العرب
الأحد 2021/09/26
السنة 44 العدد 12191

معارضة قوية في انتظار الحكومة المغربية الجديدة

حزب الاتحاد الاشتراكي يختبر التزام حكومة أخنوش بوعودها

اختار حزب الاتحاد الاشتراكي في المغرب الانضمام إلى صفوف المعارضة برفضه المشاركة في الحكومة الجديدة، فيما يؤكد المتابعون أن حكومة عزيز أخنوش ستواجه معارضة قوية ستراقبها وتختبر مدى التزامها بوعودها الانتخابية تجاه المواطن.

محمد ماموني العلوي

الرباط - حسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية موقفه باختياره عدم الانضمام إلى الأغلبية الحكومية، ليتحول بذلك الحزب (35 مقعدا) إلى القوة المعارضة الأولى بمجلس النواب المغربي.

وأعلن الاتحاد الاشتراكي أنه سيمارس معارضة سياسية واقتصادية واجتماعية إزاء الحكومة الجديدة برئاسة عزيز أخنوش، وأنه سيختبر مدى وفائها بالتزاماتها ووعودها تجاه المواطن المغربي الذي يتطلع إلى تحسين أوضاعه المعيشية.

وأوضح الحزب أن "مسار مشاورات تشكيل الحكومة لم يكن يعني توقيع شيك على بياض، ولا القبول بأي عرض كما اتفق، ولا أن يسكت على ما قد يعتبره خروجا عن الروح الديمقراطية وعن الأفق التشاركي الذي تقتضيه المرحلة".

وبخصوص موقع الحزب في المرحلة المقبلة أكد قياديون بالاتحاد الاشتراكي أن حزبهم ستكون له خطة منهجية في الدفاع عن المواطن المغربي سواء الطبقات المحرومة والتي تضررت من قرارات الحكومات السابقة، أو الطبقة الوسطى التي تضررت هي الأخرى.

واعتبر هؤلاء أن حزب الاتحاد الاشتراكي سيكون على مقربة من نبض المواطن وسيتتبع قرارات الحكومة وعملها بالمراقبة والنقد، ومتابعة كافة الالتزامات التي جاءت في برامج أحزاب التحالف الثلاثة أو تلك المسطرة في البرنامج الحكومي.

حمزة أندلوسي

المعارضة ستكون قوية، كما أن جل أحزابها لها تجربة

ويعتبر الاتحاد الاشتراكي النواة الأساسية للمعارضة المنظمة داخل مجلس النواب.

ويشير الباحث في القانون العام والعلوم السياسية حمزة أندلوسي في حديثه لـ"العرب" إلى "أن الحزب في حاجة ماسة للرجوع إلى المعارضة من أجل إعادة قوته والحصول على مقاعد إضافية في الاستحقاقات المقبلة تمكنه بكل أريحية من التموقع في الأغلبية".

وتوقع مراقبون أن يكون هناك تحالف ظرفي بين الأحزاب التي رأت أن تصطف في المعارضة منها حزب التقدم والاشتراكي (21 مقعدا) في وقت سيكون كل من الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري في مقاعد الدعم غير المباشر للحكومة رغم عدم مشاركتهما فيها.

ويتحدث الفصل 60 من الدستور المغربي على أن المعارضة مكون أساسي في البرلمان وتشارك في وظيفة التشريع والمراقبة، ولها الحق في رئاسة اللجنة الدائمة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب ولا يحق للأغلبية أن تترأس هذه اللجنة، وأيضا لها امتياز رئاسة اللجان المؤقتة من بينها لجان تقصي الحقائق واللجان الاستطلاعية إضافة إلى رئاسة لجنة مراقبة صرف الميزانية.

وبالرجوع إلى نتائج الانتخابات الأخيرة، نجد أن الناخب بوّأ ثلاثة أحزاب سياسية المراكز الأولى بفارق يتجاوز 40 مقعدا عن المرتّب في الصف الرابع أي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وما تلاه من أحزاب وعند احتساب مقاعد الأحزاب الثلاثة الأولى نجدها حصلت على 270 مقعدا.

وكبداية لعمله بالمعارضة اعتبر رئيس الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر أن المصلحة الوطنية والحزبية وحماية آمال الناخبات والناخبين الذين منحوا ثقتهم للحزب، تقتضيان أن يكون الاتحاد الاشتراكي في معارضة الحكومة التي سيتم تشكيلها، باعتبار المقدمات التي تفصح عن اتجاه نحو الهيمنة القسرية وفرض الأمر الواقع.

وفي ما يتعلق بالجمع ما بين المال والسلطة أوضح لشكر "فليجتمع المال والسلطة لكن يجب أن نكون جميعنا تحت سيادة القانون التي هي وحدها يمكن أن توقف كل شخص اعتدى على القانون".

وأضاف لشكر "اليوم اخترنا المعارضة، وسنبدأ من الحرص على سيادة القانون، وأي تجاوز للقانون سنعتبره من الملفات الأساسية وسنتصدى له بقوة كحزب ديمقراطي وحداثي".

وبالرجوع إلى دستور 2011 ولاسيما في فصله العاشر، نجده مكّن المعارضة من صلاحيات مهمة في العمل البرلماني تؤهلها للمساهمة في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بما أوتيت من قوة سياسية في الميدان السياسي.

وكلما كان موقع المعارضة قويا عدديا ونوعيا، كلما أعطت حيوية للعمل التشريعي والرقابي داخل البرلمان، وهذا ما يجعل المؤسسة التشريعية لها مكانتها داخل النسيج السياسي المغربي، وهنا يرى مراقبون أن وجود كل من حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة في التحالف الحكومي الذي يقوده التجمع الوطني للأحرار ستكون نتيجته معارضة هزيلة وضعيفة ولا تحقق المطلوب منها دستوريا وسياسيا.

وبرأي أندلوسي فإن الأمر يقتضي اصطفاف باقي الأحزاب الممثلة في البرلمان في المعارضة لضمان التوازن بين الأغلبية والمعارضة ومواصلة النقاش الساخن داخل القبة البرلمانية، مستدركا أن "مستجد الساحة السياسية لهذه السنة هو رغبة الجميع في الانضمام إلى الأغلبية باستثناء أحزاب التقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية والاشتراكي الموحد وتحالف اليسار الفيدرالي".

وأضاف لشكر "اليوم اخترنا المعارضة، وسنبدأ من الحرص على سيادة القانون، وأي تجاوز للقانون سنعتبره من الملفات الأساسية وسنتصدى له بقوة كحزب ديمقراطي وحداثي".

وبالرجوع إلى دستور 2011 ولاسيما في فصله العاشر، نجده مكّن المعارضة من صلاحيات مهمة في العمل البرلماني تؤهلها للمساهمة في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بما أوتيت من قوة سياسية في الميدان السياسي.

وكلما كان موقع المعارضة قويا عدديا ونوعيا، كلما أعطت حيوية للعمل التشريعي والرقابي داخل البرلمان، وهذا ما يجعل المؤسسة التشريعية لها مكانتها داخل النسيج السياسي المغربي، وهنا يرى مراقبون أن وجود كل من حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة في التحالف الحكومي الذي يقوده التجمع الوطني للأحرار ستكون نتيجته معارضة هزيلة وضعيفة ولا تحقق المطلوب منها دستوريا وسياسيا.

وبرأي أندلوسي فإن الأمر يقتضي اصطفاف باقي الأحزاب الممثلة في البرلمان في المعارضة لضمان التوازن بين الأغلبية والمعارضة ومواصلة النقاش الساخن داخل القبة البرلمانية، مستدركا أن "مستجد الساحة السياسية لهذه السنة هو رغبة الجميع في الانضمام إلى الأغلبية باستثناء أحزاب التقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية والاشتراكي الموحد وتحالف اليسار الفيدرالي".

وعبّر أندلوسي عن اعتقاده أن المعارضة ستكون قوية خصوصا وأن جل أحزابها لها تجربة حكومية وخبرة إدارية واسعة مما لاشك فيه ستمكنها من الحصول على معطيات من شأنها تعزيز مكانة المعارضة البرلمانية، وإعادة هيكلة أحزابها لتتبوأ مراكز متقدمة بمقاعد مهمة في الانتخابات التشريعية لسنة 2026.

ويبدو أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سيكون مركزا على عمل وزراء الأصالة والمعاصرة بشكل خاص، إذ سبق للحزب أن رفض المشاركة مع الأصالة والمعاصرة في أي تحالف حكومي.

وبعد حصول الأصالة والمعاصرة على امتياز المشاركة في الحكومة تساءل لشكر "مع من سنتصارع اليوم، هل مع من ليس له برنامج واضح أو ثابت؟ هل نتصارع مع هذا المتحول والمتحور؟".

وخلص الباحث المغربي إلى أن مسألة رفض حزب الاتحاد الاشتراكي مشاركة حزب الأصالة والمعاصرة هي مسألة مرتبطة فقط بالمناصب والمكاسب السياسية، لأنه في حال اصطف الحزب مع المعارضة سيتمكن الاتحاد من نيل مناصب مهمة في الحكومة كما في مجلس النواب، أي رئاسة المجلس مجددا على غرار الولاية السابقة.

المعارضة لن تتساهل مع حكومة أخنوش

الرئيس الجزائري يأمل في احتواء الأزمة الاجتماعية المتفاقمة

خارطة طريق تضع مصداقية تبون وحكومته على المحك

صابر بليدي

الجزائر - رافع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون لصالح خارطة طريق تراهن عليها سلطته لاحتواء الغضب الاجتماعي المتفاقم وتحييد البلاد عن سيناريو انفجار وشيك، في ظل التداعيات التي خلفها تراكم فصول أزمة مركبة خاصة خلال الأسابيع الأخيرة، غير أنه شأنه شأن حكومته لم يقدم لا أجندة زمنية ولا مصدر تمويل تلك التعهدات، ما يبقي الغموض والشكوك حول قدرة السلطة على تجاوز الاختبار الاجتماعي.

واستغل الرئيس تبون فرصة انعقاد لقاء الحكومة وولاة الجمهورية (المحافظين) ليطلق وعودا جديدة تستهدف طمأنة الشارع الجزائري حول حرص السلطة على التكفل بالوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور، واحتواء الغضب المتصاعد في البلاد، بعد التدهور الكبير في القدرة الشرائية وتوسع دائرة الفقر.

ورغم أن السلطة الجديدة هي التي نظمت جنازة رسمية للرئيس السابق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، رمز الحقبة التي فجرت الشارع الجزائري في فبراير 2019، إلا أن تبون حاول الظهور في ثوب رجل القطيعة مع المرحلة المذكورة بكشفه عن "إقصاء 750 راغبا في الترشح للانتخابات التشريعية الأخيرة بسبب انتمائهم للعصابة".

وتُذكر مفردة "العصابة" في إشارة إلى الوعاء البشري الرسمي والسياسي المؤيد والمستفيد من مرحلة بوتفليقة، حتى ولو كان الكثير من الوجوه في الحكومة الحالية والمؤسسات وحتى البرلمان من المحسوبين عليها، وعلى رأسهم تبون نفسه الذي قضى أربعة عقود من مساره المهني في دواليب السلطة، وشغل منصب وزير لعدة حقائب ورئيس وزراء خلال النظام السابق.

وأكد تبون أن 750 شخصا من بقايا العصابة حاولوا الترشح في الانتخابات التشريعية الماضية.

ودعا في الخطاب الذي ألقاه في اللقاء المنعقد السبت بالعاصمة إلى "الاستمرار في حالة التعبئة واليقظة للحيلولة دون مرور تلك الوجوه إلى الانتخابات المحلية المقررة نهاية شهر نوفمبر القادم"، وهو ما يوحي إلى عزم السلطة على إرساء قواعد عزل سياسي غير معلن وفق معايير خاصة بها، وليست خاصة بمطلب الشارع الجزائري المطالب برحيل الجميع.

ويعتبر اللقاء المذكور الثاني من نوعه، حيث سبق لتبون أن عقد العام الماضي لقاء مماثلا خصص لما عرف بـ"النهوض بنقاط الظل"، ويقصد بها جيوب الفقر والتخلف في المدن والأرياف، وخصصت الحكومة غلافا ماليا ضخما لذلك، غير أن جهودها لم تثمر نتائج فعالة في ظل تمدد وتراكم فصول الأزمة.

وأقر رئيس الوزراء أيمن بن عبدالرحمن في مداخلته بأنه "لا يزال هناك تفاوت كبير في مناطق الظل، وأن ضعف التسيير جعل فعالية بعض الاستثمارات غير كافية".

وبرر ذلك بكون "الطاقم الإداري المحلي لا يزال يعاني من نقص في التطوير، وهو ما يحتم ضرورة توجيه جهود الدولة نحو بعض البلديات المحرومة التي تعاني من نقص في التنمية، لاسيما في المناطق الحدودية حيث تسجل حاجيات كبيرة للسكان، رغم تسجيل نتائج إيجابية في تحسين الحالة المعيشية في بعض البلديات".

ولأجل تحرير المبادرة المحلية من هاجس الحرب على الفساد التي كبلت المسؤولين المحليين شدد تبون في خطابه على "ضرورة تخلص ولاة الجمهورية (المحافظين) من هاجس الخوف لأنهم محميون بقوة القانون".

وأضاف "سيصدر قريبا مرسوم رئاسي يحمي الكوادر والمسيرين النزهاء من الرسائل المجهولة، وأنه سيمنع على السلط الأمنية والقضائية الأخذ بالرسائل المجهولة في التحريات إلا برخصة، وهذا تفاديا للمبالغة في الاتهامات".

ولم يفوت المتحدث الفرصة للإشادة بمواقف بلاده الخارجية والإقليمية، ووصفها بـ"قوة السلام"، كما قدم رسائل غزل للشارع الجزائري المتململ بالتعهد بدخول منحة البطالة حيز التنفيذ بداية من مطلع العام القادم.

وكشف أن بلاده "ستنتج أول لقاح مضاد لفايروس كورونا نهاية الشهر الجاري بولاية قسنطينة (شرق العاصمة) بشراكة بين مجمع صيدال المملوك للحكومة ومستثمرين صينيين".

وتابع "خرجنا سالمين من الموجة الثالثة وهذا لا يعني الرجوع إلى التراخي لأنه من الممكن أن نجد أنفسنا أمام موجة رابعة"، كما حضّ على "ضرورة احتواء كل المشافي الحكومية على مولدات لإنتاج الأكسجين وعلى الولاة المساعدة لحماية الجيش الأبيض (العاملون في المجال الطبي) بمنحهم العناية اللازمة".

أيمن بن عبدالرحمن

ضعف التسيير جعل فعالية بعض الاستثمارات غير كافية

وإذا كان لقاء العام الماضي قد انعقد بالموازاة مع بروز بوادر أزمة اجتماعية واقتصادية خانقة، فإن اللقاء الجاري على مدار يومين جاء في ضوء تفاقم الأزمة وتوسعها إلى فصول جديدة، كان آخرها أزمة أكسجين المشافي والحرائق المدمرة والدخول المدرسي المؤجل.

وتعيش الجزائر على وقع غلاء غير مسبوق وتدهور القدرة الشرائية وتوسع دائرة الفقر، مما دفع نقابات مستقلة إلى التهديد باللجوء إلى سلسلة احتجاجات بداية من شهر أكتوبر، خاصة بعد التعثر الحكومي في تحقيق دخول مدرسي هادئ باعتراف رئيس الدولة الذي أقر بـ"الوضعية المزرية لبعض المدارس".

وتضمن اجتماع الحكومة بولاة الجمهورية تنظيم خمس ورشات لمناقشة "تكييف برامج التنمية المحلية، التنمية الإقليمية المتوازنة، طرق ووسائل إعادة إنعاش الاستثمار، تسيير الأزمات على المستوى المحلي وإصلاح أساليب تسيير المرافق العمومية المحلية ".

وشارك في اللقاء المذكور إلى جانب أعضاء الحكومة وولاة الجمهورية نواب البرلمان بغرفتيه والكوادر المركزية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات العمومية إلى جانب خبراء ومختصين.

شكوك في قدرة السلطة على تجاوز الأزمات

عقيلة صالح: لا يوجد حل في ليبيا إلا عبر الانتخابات

طرابلس - أعلن عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي أن المجلس سيسلم السلطة لآخر جديد فور انتخابه، موضحا أن إعلان ترشحه للرئاسة حاليا "غير مناسب".

وجاء ذلك خلال مقابلة مع قناة "218" المحلية، نقلتها صفحة المركز الإعلامي لمجلس النواب على فيسبوك السبت.

وبرر صالح سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية بأنه "كان خوفا من استمرارها في توقيع عقود ستترتب عنها ديون كبيرة على عاتق الشعب".

وأضاف "لا يوجد أي قيد على الحكومة داخليا، فالقيد الوحيد هو على العقود طويلة الأمد".

وأفاد بأن مجلس النواب "سيسلم السلطة بمجرد انتخاب المجلس الجديد".

وحول الترشح لانتخابات الرئاسة قال "لا أستطيع أن أقول شيئا عن الترشح للرئاسة حتى يفتح باب إعلان الترشح، وقبل ذلك فإعلان ترشحي غير مناسب".

وأردف "لا نريد إقصاء أحد ومن يرى أن لديه شعبية ترشحه للرئاسة أو البرلمان فليتقدم وفق القانون الصادر بالخصوص".

وتابع "لا يوجد حل في ليبيا إلا عبر الانتخابات وأخشى أن تترتب عن عرقلتها عواقب وخيمة وفوضى".

وسبق أن اتهم صالح الحكومة بعدم تنفيذ الاستحقاقات التي أوكلت إليها، قائلا إنها "حادت عن مهامها".

وأعلن مجلس النواب الليبي الثلاثاء سحب الثقة من حكومة الوحدة في خطوة وصفها المجلس الأعلى للدولة بـ"الباطلة" لمخالفتها إجراءات الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي.

وتوقع سياسيون ليبيون أن يعيق سحب الثقة من حكومة الدبيبة المسار السياسي في البلاد، ويطيح بخارطة الطريق الأممية التي تنتهي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نهاية العام الجاري، كما قد تدخل ليبيا في دوامة جديدة من الانقسامات السياسية والصراعات، وتزيد من تعقيد المشهد السياسي.

عقيلة صالح

مجلس النواب سيسلم السلطة بمجرد انتخاب المجلس الجديد

وعادت التوترات مؤخرا بين مؤسسات الحكم في ليبيا، جراء خلافات بين مجلس النواب من جانب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة والمجلس الرئاسي من جانب آخر، خاصة على الصلاحيات ومشاريع القوانين الانتخابية.

ففي حين أعلن عقيلة صالح أن مجلس النواب وافق على قانون خاص بالانتخابات الرئاسية، على الرغم من أنه لم يجر تصويتا نهائيا على مشروع القانون، هب المجلس الأعلى للدولة ومقره طرابلس للطعن في شرعيته، مصدرا قانونه الانتخابي البديل.

ولم يصدر مجلس النواب الذي انتُخب قبل سبع سنوات لكنه انقسم عندما انقسمت ليبيا، بعد قانونا بشأن الانتخابات البرلمانية.

وإلى جانب الانتخابات وقانونها تدور خلافات أخرى بين النواب والحكومة حول الصلاحيات وصرف الأموال العامة وتوحيد المؤسسات والتنمية، وغيرها من الملفات التي أزمت العلاقة بين الطرفين.